http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1706) السنة السابعة - الأحد (24) كانون الثاني 2010

الشرطة البريطانية تعتقل صاحب الشركة المصنّعة

مصادر لـ(المدى): البرلمان يستجوب الجهات المسؤولة عن صفقات توريد أجهزة كشف المتفجرات

بغداد/ بشير الاعرجي

يلتئم مجلس النواب اليوم الاحد لمناقشة ما تبقى من القضايا المطروحة عليه، ومن تلك الملفات التي سيتم فتحها، مسألة استيراد اجهزة كشف المتفجرات التي اثبتت عدم فاعليتها، خاصة مع ورود انباء عن قيام الشرطة البريطانية بالقاء القبض على مدير شركة "إيه تي إس سي" البريطانية التي ورّدت الاجهزة الى العراق بتهمة "التزوير والخداع".

وقال عضو لجنة الامن والدفاع في مجلس النواب عبد الكريم السامرائي في تصريح لـ(المدى) امس السبت: ان هناك اجتماعاً سيعقد يوم الاحد، وسنطلب خلاله المزيد من المعلومات عن مسألة اعتقال السلطات البريطانية لمدير الشركة المصنعة لاجهزة كشف المتفجرات، وقد يتم استدعاء المسؤولين عن عملية توريد هذه الاجهزة للاستفهام عن كيفية التعاقد لاستيرادها.

وكان المتحدث باسم الشرطة البريطانية قد قال أنه تم توقيف جيم ماكورميك (٥٣ عاماً) مدير عام شركة "إيه تي إس سي" في مقاطعة سوميرست وأخضع للتحقيق بسبب اكتشاف غش وخداع في الطريقة التي روّج بها لجهاز الكشف عن المتفجرات الذي تنتجه الشركة ويحمل اسم "إيه دي إي ٦٥١". وأوردت صحيفة "التايمز" في خبر ظهر على موقعها الإلكتروني أن ماكورميك وصف الجهاز في مقابلة خاصة أجرتها معه الصحيفة في تشرين الثاني الماضي على أنه يعمل بطريقة بسيطة جداً أسهل من "الأجهزة التي تستعمل في الكشف عن المياه".

وقالت الصحيفة ان ماكورميك هو ضابط سابق في الشرطة البريطانية وأنتج الجهاز بنفسه، رغم عدم حصوله على ثقافة علمية عالية. واضافت الصحيفة ان عملية الاعتقال جاءت ايضا بعد شكاوى عديدة من الحكومة العراقية عن عدم نجاعة هذا النوع من الأجهزة وفشلها في الكشف عن المتفجرات التي تمكن زارعوها من إدخالها إلى مناطق عديدة في بغداد ومدن عراقية أخرى، من دون أي عناء، وإحداث تفجيرات أودت بحياة العشرات من الأبرياء، رغم وجود أجهزة الكشف عن المتفجرات التي اشترتها الحكومة العراقية بكميات كبيرة من شركة "إيه تي إس سي".

واضاف السامرائي انه تم تشخيص عدم فاعلية اجهزة كشف المتفجرات او ما تسمى بـ(السونار) وكثرة عطلاتها عند استضافتنا للوزراء الامنيين في اوقات سابقة، لكن اريد ان اطرح سؤالا: أليس غريبا ان يتبنى الجانب البريطاني موضوع عدم فاعلية اجهزة كشف المتفجرات المرسلة الى العراق، فيما الحكومة العراقية ساكتة عن هذا الموضوع والامر يخصها بشكل تام؟، لذا ادعو الحكومة الى سرعة التحرك لتشكيل لجنة لمتابعة ومعالجة المسألة واجراء تحقيق بهذا الخصوص ومقاضاة المقصرين.

ويعاني العراقيون من كثرة الزحامات التي تسببها السيطرات الامنية التي تقوم بالتفتيش عبر اجهزة كشف المتفجرات عن المركبات الملغمة، ولكنها لم تنجح في الحد من عمليات التفجير خاصة عقب استهداف عدد من الوزارات والمقار الحكومية منذ شهر اب الماضي عقب اكثر من سنة ونصف على الاستقرار النسبي للامن. وفي هذا الصدد يقول عضو لجنة الامن والدفاع البرلمانية فرياد رواندزي في تصريح لـ(المدى): لا يمكن لاي جهاز كشف متفجرات ان يوقف التفجيرات ما لم تتوافر المعلومة الاستخبارية والتغلغل داخل الجماعات الارهابية لاستهدافها ومعرفة خططها قبل التنفيذ، فالجانب الاستخباري مهم في التقليل من مخاطر الجماعات المسلحة، وبالتالي ستكون المعلومة الاستخبارية سلاحا فعالا في الكشف عن المتفجرات وعصابات القاعدة قبل شن اي اعتداء. وبشأن دور لجنة الامن البرلمانية في عمليات التعاقد لشراء اجهزة كشف المتفجرات قال رواندزي: لم نكن ضمن لجان التعاقد، فلجنة الامن والدفاع بمجلس النواب يختص عملها في الرقابة والمتابعة، واذا ظهر اي خلل في العقود، فاننا سنتابع تفاصيلها ومكامن الخلل لاتخاذ الاجراءات اللازمة.

ويتضح أن صاحب الشركة جيم ماكورميك، الذي على ما يبدو استفاد من ماضيه كرجل أمن، تمكن من بيع كمية تصل إلى بضعة آلاف من الجهاز الذي تنتجه شركته إلى الحكومة العراقية في صفقة وصلت قيمتها إلى ٨٥ مليون دولار، فيما ذكر مصدر أمني أن ثمن الجهاز الواحد، الذي يشبه دمية من دمى الأطفال، يعادل ثمن سيارة فاخرة جديدة، فيما قال مصدر آخر ان ثمن الجهاز الواحد يصل إلى ٦٠ ألف دولار، وأن الثمن تضخم بسبب العمولات الجانبية التي دفعها ماكورميك لتمرير الصفقة.

ونقلت صحيفة "التايمز" عن ماكورميك أن شركته نجحت في عقد صفقات لبيع الجهاز لعدد من الدول منها السعودية والهند وهونغ كونغ، غير أن الصحيفة أشارت إلى أن الشركة لم تنجح في بيع حتى ولو جهاز واحد لأي دولة غربية.

بدورها سلمت الحكومة العراقية الأجهزة التي اشترتها لكي تستخدم من جانب الجيش والشرطة في العراق. وتم تزويد الحواجز الأمنية على الطرق، وخاصة في قلب بغداد والطرق المؤدية إلى المنطقة الخضراء بالذات، بهذه الأجهزة التي تستخدم في تفتيش المواطنين والسيارات العابرة لمنع تهريب المتفجرات والحيلولة دون تنفيذ الانفجارات بهدف خلق جو من الفوضى في البلد.

ويشار إلى أن المئات من العراقيين الأبرياء لاقوا حتفهم في الأشهر الأخيرة ولم تتمكن أجهزة الكشف التي باعها ماكورميك للحكومة العراقية من الكشف عن المتفجرات التي أدت إلى مقتلهم.

ويأتي توقيف ماكورميك على أثر الضجة التي أثارها نواب في البرلمان العراقي طالبوا بتحقيق في كيفية دخول المتفجرات إلى المناطق المحروسة، رغم وجود أجهزة الكشف عن المتفجرات، خاصة بعد التفجيرات التي استهدفت مباني حكومية في تشرين الاول الماضي وأودت بحياة ١٥٥ شخصاً. ودعا البرلمان الحكومة للتحقيق بشكل خاص في نوعية الأجهزة التي باعها ماكورميك لها، خاصة بعد أن شكك الجنرال الأميركي ريتشارد رويي الذي يشرف على تدريب الشرطة العراقية في نجاعة الجهاز البريطاني الصنع، بالإضافة إلى اعتراف متحدث أميركي رسمي بأن الأميركيين أجروا اختبارات على الجهاز البريطاني ووجدوا أنه لم يتمكن من الكشف عن شحنة تزن طناً من المتفجرات كانت معبأة داخل سيارة شحن، ما أثار موجة من السخرية في وسائل الإعلام العالمية دفعت الممثل الأميركي الهزلي جيمس راندي، الذي كثيراً ما يظهر على المسرح وهو يمارس ألعاباً سحرية، لتوجيه دعوة علنية إلى ماكورميك تحداه فيها من أجل إثبات أن جهازه قادر بالفعل على كشف المتفجرات، وقال له إذا نجح في إثبات ذلك سيدفع له مكافأة قيمتها مليون دولار.

لكن ماكورميك تجاهل الأمر كلياً، وواصلت شركته تسويق الجهاز والترويج له على أنه قادر على الكشف عن المتفجرات وعن أمور أخرى، من ضمنها الجثث والسموم والمخدرات والعاج وفطر الكمأة الذي ينبت تحت الأرض، وفقاً للوصف الوارد عن الجهاز في منشورات الشركة.

وكشف ماكورميك لصحيفة "التايمز" أن السلطات السعودية التي اشترت كمية من هذه الأجهزة استطاعت بواسطتها الكشف عن جثة أميركي كانت آثاره اختفت ووجد مقتولاً في الصحراء، وأضاف أنه عندما طلب المزيد من المعلومات من السعوديين حول هذا الموضوع امتنعوا لأسباب أمنية.

وكان مواطنون عراقيون اشتكوا من أن الأجهزة المستخدمة على الحواجز الأمنية تكشف بدلاً من المتفجرات عن مواد أخرى مثل العطور والأدوية والمجوهرات وغيرها من القطع المعدنية، ما اضطر البرلمان لتكليف لجنة خاصة برئاسة رئيس لجنة الامن والدفاع البرلمانية هادي العامري لتقصي الحقائق بشأن الجهاز، بحسب الصحيفة. إذ ان المعلومات عن عقم الجهاز تسربت إلى صفوف رجال الجيش والشرطة في العراق وبدأت تظهر طوابير طويلة على الحواجز الأمنية نتيجة لإجراءات التدقيق الشديدة التي اضطر رجال الأمن إلى القيام بها منعاً لتسرب الإرهابيين والمتفجرات.

تساؤلات عن جدوى اجهزة كشف المتفجرات بلا فاعلية.. (أ.ف.ب)

الرباط تلاحق ناشطين يجندون مغاربة للقيام بعمليات إرهابية

واشنطن «راقبت» اليمن باعتبارها مصدّرة للمسلحين إلى العراق

بغداد/ وكالات

أعلن قائد القيادة العسكرية المركزية الأميركية الجنرال ديفيد بترايوس أن بروز اليمن كاحدى قواعد القاعدة ليس مفاجئا بصورة تامة، بل هي احدى الدول التي راقبتها واشنطن باعتبارها مصدراً للمشاركين الاجانب في اوضاع العراق. وقال خلال ندوة بمركز «سي إس آي إس» للدراسات في واشنطن إن انظاره كانت منصبة على اليمن قبل عامين عندما كان قائدا للقوات في العراق قبل أن يتولى القيادة الأميركية الوسطى في نهاية ٢٠٠٨، مضيفا أن هذا البلد كان أحد البلدان التي نراقبها على أنها مصدر للمشاركين الأجانب في اوضاع العراق. ونقل راديو «سوا» عن بترايوس قوله إنه زار اليمن في تشرين الثاني وكانون الاول ٢٠٠٨ فور تعيينه على رأس القيادة الوسطى، وشدد على أن بلاده عززت عمل الاستخبارات، وهو ما سمح بعمليات ١٧ و٢٤ كانون الاول التي قامت بها القوات اليمنية بمساندة أميركية، مما أدى إلى قتل أو أسر عشرات من الارهابيين. وأوضح بترايوس أن الاقتصاد يشكل «أحد الأسباب التي يتذرع بها بعض الأفراد من أجل التحول إلى التطرف». من جانب اخر، تواصل السلطات المغربية ملاحقة ناشطين في تجنيد مغاربة لقتال القوات الامريكية في العراق وافغانستان. وقال مصدر قضائي في تصريحات صحفية ان قاضي التحقيق المكلف بقضايا الإرهاب بمحكمة الاستئناف بسلا استمع، إلى أربعة أشخاص يتابعون في إطار قانون مكافحة الإرهاب ألقي عليهم القبض ضمن مجموعة تتكون من ٣٧ متهما، أعضاء في خلية لتهجير مغاربة إلى أفغانستان والعراق.

ووجهت النيابة العامة للمعتقلين تهم «تكوين عصابة إجرامية لإعداد وارتكاب أفعال إرهابية في إطار مشروع جماعي يهدف إلى المس الخطير بالنظام العام مع تولي قيادة وتسيير العصابة، وجمع وتدبير أموال من أجل استخدامها في أعمال إرهابية، وتحريض الغير وإقناعه بارتكاب أفعال إرهابية، وعقد اجتماعات عمومية بدون تصريح مسبق». وأجرى قاضي التحقيق بالمحكمة ذاتها، مواجهة بين ستة أشخاص متابعين في إطار قانون الإرهاب من أجل تهم «تكوين عصابة إجرامية لإعداد وارتكاب أفعال إرهابية في إطار مشروع جماعي يهدف إلى المس الخطير بالنظام العام وعقد اجتماعات عمومية بدون تصريح مسبق».

كما طالبت النيابة العامة بنفس المحكمة إدانة أفراد خلية تتكون من ٣٨ متهما ينسب إليهم استقطاب وتهجير مغاربة نحو العراق والجزائر، والحكم عليهم بأحكام تتراوح بين ثماني و٣٠ سنة سجنا نافذا.

ويتابع المتهمون، الذين يوجد من بينهم ستة في حالة سراح مؤقت، بتهم «تكوين عصابة إجرامية لإعداد وارتكاب أعمال إرهابية تهدف إلى المس الخطير بالنظام العام، وإقناع الغير بارتكاب أعمال إرهابية والتحريض على ذلك، وعقد اجتماعات عمومية بدون تصريح مسبق، وممارسة نشاط في جمعية غير مرخص لها».

وقالت النيابة العامة أن التهم المنسوبة إلى المتهمين ثابتة في حقهم بناء على تطابق تصريحاتهم واعترافاتهم في جميع مراحل البحث التمهيدي والتحقيق الإعدادي. وأشارت إلى أن الخلية، التي «كان لها ارتباط وثيق بتنظيمي القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي والقاعدة في بلاد الرافدين، كانت تهدف إلى استقطاب أكبر عدد ممكن من المغاربة وتهجيرهم نحو العراق وأفغانستان وباكستان».

وأوضحت أن أفراد الخلية كانوا مقسمين إلى خلايا تتواجد بالمغرب وخارجه، حيث كانت تنشط بمدن العرائش وطنجة ووجدة إضافة إلى دمشق وإسطنبول.

ارتفاع معدل الملاحقات القانونية ضد الإعلاميين

العام الماضي يسجل أقل نسبة استهداف للصحفيين منذ عام ٢٠٠٣

بغداد/ المدى

اكدت تقارير محلية ان العام الماضي سجل اقل نسبة في استهداف الصحفيين والاعلاميين بالمقارنة مع الاعوام الخمسة الماضية، نتيجة تحسن الوضع الامني الملموس الذي شهدته البلاد.

وقال بيان صادر عن مرصد الحريات الصحفية امس السبت ان عدد الشهداء بين الصحفيين انخفض الى الحد الادنى منذ سقوط النظام السابق في ٢٠٠٣. فقد اغتيل خمسة صحفيين في السنة الماضية مقارنة باستشهاد ١٤ صحفياً و مساعدا اعلاميا في عام ٢٠٠٨ و ٥١ صحفياً و مساعدا اعلاميا سنة ٢٠٠٧، حسب احصائية مرصد الحريات الصحفية.

وافاد التقرير ان الصحفي الرياضي في جريدة البينة الجديدة، ماجد الصكر، لقي مصرعه في الثالث من شباط، متاثرا بجروح أصيب بها إثر انفجار عبوة ناسفة بمنطقة زيونة في ٢٨ من تشرين الاول ٢٠٠٨. حيدر هاشم السهيل، مراسل قناة البغدادية، ومصور القناة صهيب عدنان لقيا مصرعيهما في انفجارانتحاري يوم ١٠ من شهر أذار، استهدف موكب مسؤول في وزارة الداخلية في منطقة (ابو غريب) اسفر الانفجار عن استشهاد اكثر من٢٥ مدنيا آخر. كما اصيب اربعة صحفيين اخرين في الحادث. واصيب ابراهيم الكاتب من قناة العراقية بجروح بالغة في رأسه ولا يزال تحت العناية المركزة لحد الان. كان الصحفيون، برفقة اللواء مارد عبد الحسن، للمشاركة بمؤتمر عشائري حال وقوع الانفجار. استهدف الانتحاري التجمع الحكومي اثناء تجوالهم في الشارع الرئيسي. وفي الموصل، استشهد علاء عبدالوهاب المراسل الرياضي لقناة البغدادية، في يوم ٣١ من آيار في حادث تفجير عبوة لاصقة كانت موضوعة تحت سيارته. وجرح في الحادث سلطان جرجيس، المراسل الرياضي لاذاعة الرشيد في الموصل. كما استشهد مصور قناة الرشيد الفضائية، اورهان هجران، ١٨ عاماً، يوم ٢١ من تشرين الاول عندما انفجرت قنبلة أمام منزله في حي الخضراء، جنوب غربي مدينة كركوك. على الرغم من ذلك، نجا عدد من الصحفيين من محاولات اغتيال استهدفتهم. تعرض حميد يوسف عبد، مهندس البث في قناة العراقية، الى محاولة اغتيال اثر انفجار عبوة لاصقة زرعت في سيارة تابعة للقناة في منطقة الاعظمية في ٣١ من آيار واصيب بجروح بالغة. و نجا الصحافي في قناة الديارعماد العبادي بعد تعرضه لمحاولة اغتيال في منطقة العرصات ببغداد يوم ٢٣ تشرين الثاني حيث لايزال يعاني من اصابات بالغة في الرأس والرقبة. ولكن مع تحسن الوضع الامني تزايدت الملاحقات القانونية ضد الصحفيين. فبحسب ارقام مرصد الحريات الصحفية، شهد العام الماضي اكثر من عشر حالات من الملاحقات القضائية، مقارنة بثمانية في سنة ٢٠٠٨. وفي سياق ذي صلة، قام محامون تابعين لرئيس الوزراء نوري المالكي في شهر شباط برفع دعوى قضائية ضد موقع كتابات، على خلفية نشر الموقع في يوم ٥ كانون الثاني مقالا كتبه صحفي تحت الإسم المستعار، علي حسين. وكان المقال تحت عنوان «مدير مكتب المالكي يوزع مناصب الدولة المهمة على اقاربه» وانتقد اشخاص في مكتب رئيس الوزراء. طالب المشتكي بتعويض مالي مقداره مليار دينار عراقي. لكن في يوم ٨ من آيار وبعد انتقادات واسعة من قبل المنظمات المحلية والدولية سحب المحامون الدعوى. كما أصدرت محكمة فى بغداد في شهر نيسان الماضى حكماعلى قناة الديار الفضائية يوجب دفع تعويض بدل أضرار يبلغ عشرة ملايين دينار عراقي على خلفية دعوى قضائية رفعتها مديرية الأملاك والعقارات في وزارة المواصلات. و قد بثت القناة مقابلات مع موظفين في وزارة المواصلات الذين اشتكوا من قرار فصلهم بعد أكثر من عشر سنوات قضوها في الخدمة. أستأنفت القناة الحكم وما زالت القضية قيد النظر في المحكمة، واستمر الجيش الاميركي بأحتجاز المصور المستقل مع وكالة رويترز، أبراهيم جسام، الذي اعتقل في بداية شهر ايلول ٢٠٠٨ اثناء غارة على منزله في مدينة المحمودية، جنوب بغداد. وبرغم أصدار المحكمة المركزية الجنائية في تشرين الثاني ٢٠٠٨ حكماً بالإفراج عن جسام، لكن رفض الجيش الاميركي اطلاق سراحه ورفض اطلاق اي تهمة ضد جسام بشكل علني.

مطالبات بموقف حكومي ودولي لمعالجة أوضاعهن المعيشية

نســاء العــراق يواجهــن التحديــات بقولهــن: كرامتنــا هــي مــا نملــك

بغداد/ مريم محمد جعفر

اغفل المجتمعان العراقي والدولي مشكلة النساء على نحو واسع خلال الفترة التي تلت عام ٢٠٠٣ وتشكلت عناوين الاضطهاد والعنف ضد المرأة مواضيع تتعلق بالنزاع السياسي والاضطراب الاجتماعي والامني، الامر الذي نجم عنه اغفال متعمد للحالة المتردية لواقع النساء في العراق.

واكد محللون سياسيون مراقبون للوضع المحلي ان النزاعات التي سادت الواقع العراقي خلفت انهيارا في المنظومتين الاجتماعية والخدمية مخلفة تشتتا في تجمع العائلات ووقعت النساء بشكل خاص ضحايا لتبعات هذه الحروب والصراعات، واضافوا في تصريحات لـ(المدى): ان هذه التحديات اضطرت النساء في العراق لمواجهتها والتاقلم معها لتوفير متطلبات المعيشة الاسرية. واشار الى ان اغلب النساء اللواتي تعرضن لحوادث استثنائية دخلن في دوامة طوارئ صامتة فرضها الوضع الامني الهش في عموم البلاد.

يشار الى ان ربات الاسر من النساء اللواتي تعرض ازواجهن للقتل يعشن في ظروف شديدة القساوة، كما اشتد خلال الاعوام السابقة استهداف النسوة ممن دخلن الى معترك العمل في دوائر الدولة والشركات وممارسة العنف والتهديد والخطف معهن بتهم عملهن مع جهات اجنبية او العمل مع الحكومة، الامر الذي جعلهن عرضة للتهديد والقتل من قبل الجماعات الارهابية المسلحة.

اسماء فريد تبلغ من العمر ١٤ عاما تسكن في البصرة تساعد امها في جمع الاكياس الفارغة من محلات بيع المواد الغذائية لتوفير قوت اسرتها اليومي بعد ان فقدت والدها في احد اعمال العنف التي دارت بين مسلحين والقوات الامريكية. اكدت لوالدتها انها تعرضت الى التحرش الجنسي من قبل اصحاب المحال الا انها اثرت الصمت خوفا من فقدان لقمة العيش.

اما ليلى سعد/ ١٥ عاما قالت: انها تسكن منطقة البتاويين والتي تشهد اعمالاً مشبوهة وتكثر فيها احداث العنف على الرغم من تواجد القوات الامنية فيها، اشارت الى ان احوال هذه المنطقة ساءت بشكل مروع فهي مكتظة بالسكان ولا تتوفر فيها الخدمات الصحية وشبكة المجاري غالبا ما تكون متكسرة. وافادت انها وعائلتها المكونة من خمسة افراد اربعة منهم اطفال لم يتجاوزوا الاعوام العشرة، اضطروا الى السكن في هذه الاحياء الفقيرة بسبب انخفاض اجور السكن فيها، اضافة الى كونها توفر لها ولاخوتها العمل في بيع الاطعمة الشعبية والحلويات. وبينت ان هذه المنطقة شهدت تغيرا كبير في سكانها السابقين نتيجة لممارسات العنف المتواصلة والوضع السيء نتيجة لانتشار الاوبئة والامراض والمياة غير الصحية.

وقالت السيدة نور بشير/ ٤٠ عاما من اهالي مدينة الصدر انها تعيل ثلاثة ابناء منذ مقتل زوجها في حرب الخليج عام ١٩٩١، مؤكدة انها توفر كل مدخولاتها لتؤمن بقاء اولادها في المدرسة واملها الاكبر في تخرجهم وان يتفادوا ما مرت به. وتضيف ليلى ان انعدام الامن ما زال الاثر المدمر لسلامة النساء الجسدية وانه يقيد حياتهن اليومية الى حد كبير كما زاد بشدة بفقر الكثيرات من النساء وعائلاتهن لانهن فقدن معيلهن نتيجة العنف فوقعن ضحايا له.

فيما اعربت نوال سالم/ ٣٤ عاما عن املها في ان تعمل الحكومة على تحسين اوضاع النساء ممن تعرضن للعنف الاسري او المجتمعي للنهوض بواقع البلاد على اعتبار ان النساء تشكل مانسبته ٥٠٪ من المجتمع العراقي. وقالت: انا من عائلة فقيرة تقدم لخطبتي شاب فقير وتزوجته وانا لم ابلغ من العمر الخمسة عشر ربيعا، اسكنني غرفة بسيطة في دار في محافظة ديالى وشهدت حياتنا الزوجية منذ وهلتها الاولى نكبات عديدة ابتدأت بتناول زوجي الخمر الذي افقده فيما بعد عمله ما حدا به الى اجباري على امتهان الدعارة وعندما رفضت عمد الى سجني في سرداب مظلم في بيت جاره ويضع لي الخبز والماء فقط وبعد توسلاتي بصاحبة الدار اشفقت علي وساعدتني على الهرب والعودة الى بغداد. واضافت: لجأت الى المحكمة وحصلت على التفريق وعمري ١٧ عاما ولدي طفلان منه عشت في بيت اهلي عندما تقدم احدهم لخطبتي فوافقت فورا بسبب ضعف حال اهلي اكتشفت بعد الزواج ان زوجي يتناول حبوب الهلوسة والخمور ويجبر ولدي على التسول وكان يعاشرني بعد ان يضربني ضربا مبرحا ويسمعني كلاما يتهمني فية بشرفي وعلمت بعدها انه سبق لة الزواج اربع مرات. واشارت الى انها طلبت الطلاق من زوجها وتنازلت عن كل حقوقها مقابل الاحتفاظ باولادها الثلاثة الذين انجبتهم منه وعادت الى دار اهلها، مؤكدة انها تعتاش حاليا من عمل ولديها اللذين يعملان في غسل السيارات، كما وان زوجها احتفظ بالبطاقة التموينية ورفض اعطاءها اياها.

وبرغم تدهور الاحوال المعيشية لاغلب النساء اللاتي هن ضحايا اعمال العنف والارهاب الا ان الحكومة لم تقدم المساعدات المالية الكافية للفئات المستضعفة كالارامل والنساء المعرضات للخطر اللواتي هن بحاجة الى المعونة الانسانية.

امل شوقي/ ٥٠ عاما: تقول لم اتمكن من الحصول على الماء الساخن منذ ان ارتفع سعر قنينة الغاز الى ٢٠٠٠٠الف دينار عراقي الذي يعادل اجري لمدة ٢٠ يوم من العمل ولاتوجد مرافق صحية في منزلي لكن مالكي المصانع القريبة يسمحون لنا باستخدام مرافقهم الصحفية. وتضيف انني اراهن ان حظيرة الحيوانات تبدو افضل بكثير من منزلنا وتقول انني اريد تقديم المياه النظيفة والباردة لاولادي ولا اضطر للتسول الطعام في حقيبة سفر واريد ان احصل على مهنة ولا اضطر لتسول لان كرامتنا هي كل مانملك. تعيل امل اربعة اطفال وحفيدين من خلال بيع الطوب الذي تجده في اماكن رمي النفايات ويعيشون في منزل مؤقت على ارض حكومية ولاتصلهم الكهرباء وليس لديهم مجار ونتيجة لذلك تضع امل الثلج في حقيبة السفر كثلاجة قديمة لذلك عانت الاسرة باكملها من نوبات تسمم. ونشرت اوكسفام (وهي وكالة دولية عاملة في العراق مع منظمات غير حكومية التي تقدم المساعدة للمدنيين على الارض دراسة مسحية عن النساء اللواتي تاثرن بالنزاع ويمثلن بعض العوائل المعرضة للخطر المحدق في البلاد، وضمت الدراسة التي قامت بها اوكسفام وشريكتها جمعية الامل(وهي منظمة غير حكومية) ٥ محافظات. وتشير الدراسة الى ان النساء لم يشهدن تحسنا في الحصول على المياة الصالحة للشرب في الوقت الذي تحدثت فية غالبية النساء على ان عملية الحصول على المياة في عام ٢٠٠٨ مقارنه بعام ٢٠٠٦و٢٠٠٧ اصبحت اصعب اضافة الى الحصول على الكهرباء اصبح تحدياً اكبر. وتؤكد الدراسة ان ارتفاع معدلات الامن وصعوبة الوضع الاقتصادي وسوء المستوى التعليمي منع المراة من اكمال تعليمها وللاسباب ذاتها الاطفال منذ عام ٢٠٠٣ ومع بدء تحسن الوضع الامني بدأ الاولاد بالعودة الى المدرسة بمعدلات تفوق الفتيات ليس بسبب العادات والتقاليد الاجتماعية وتردي الوضع الاقتصادي وحرمانهن من التعليم بسبب عائلاتهن فحسب بل نتيجة الدمار الذي لحق بمعدات التعليم مما ستكون لة تبعات خطيرة على مستقبل الاجيال القادمة في العراق. واشارت الدراسة الى تردي حصول النساء على الرعاية الصحية وانها قد ساءت مابين عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٨ نتيجة الوضع الامني ونقص التجهيزات والصعوبات الاقتصادية.

وما اثار الدهشة انه بالرغم من التقارير التي تفيد بتراجع حدة العنف في العراق ككل قالت ٦٠٪من النساء ان الامن والسلامة بقيا في مقدمة اهتماماتهن الملحة واوضحت الدراسة بشدة ان موجات النزاع قد مسحت كل اوجة الحياة تقريبا بالنسبة للمراة العراقية واسرتها وادى النزاع والعنف المحدقان بالنساء الى الفقر المدقع ونزوحهن من منازلهن وخلق تحديات كبيرة امام حصولهن على الخدمات الاساسية، كما ان تذبذب الامن اجل خطط الحكومة لاعادة اعمار البلاد وتقديم متطلبات الحياة العصرية الاساسية من مياه الشرب والصرف الصحي والكهرباء والعناية الصحية الملائمة كما ان الافتقار الاهلية الكافية قد شكل عقبة كبرى امام اعادة احياء هذه الخدمات، كما ان تأجيل مشاريع الاعمار يؤثر سلبا على عدد لايحصى من النساء وعوائلهن الذين يعيشون على حافة الفقر والحرمان وبعد سنوات من الاضطراب والحرمان تحتاج النساء في العراق والارامل الى تخصيص رواتب ثابتة ليتمكن من لملة اشلاء حياتهن المحطمة وتأمين حاجياتهن الاساسية لهن ولعوائلهن.